University of Zawia - Faculty of Arts Journal (UZFAJ)
Volume 25, Issue 1, (2025), pp.83-101, ISSN: 2521-9235

The Impact of Illegal Migration on Libyan National Security

Hind Qarabeel[1], Khaled Balnour[2]

[1]Department of Geography, Faculty of Arts، University of Zawia, Libya

[2]Department of Geography, Faculty of Education, University of Al-Marqab, Libya

Email: h.qarabeel@zu.edu.ly

Received 21/01/2025 | Accepted 07/02/2025 | Available online 31/03/2025 | DOI: 10.26629/uzfaj.2025.07

ABSTRACT

This research seeks to shed light on illegal immigration and the negative effects resulting from it and its impact on Libyan national security, considering Libya as a transit country. Therefore, legal immigration has taken a dangerous upward trend due to the country suffering from security chaos, which in turn has led to political divisions in the country. And the fragile security situation is under the control of immigration, smuggling and terrorist gangs, and the state of Libya has turned into a violating state, in addition to the depletion of its resources, the destruction of its infrastructure and facilities, the spread of epidemics and diseases, and the spread of cultures that are not compatible with morals or religion. All of this contributed to the disintegration of the social fabric, and its main causes were illegal immigration.

Keywords: Illegal immigration, National security.

أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي

هند قرابيل[1]، خالد بالنور[2]

[1]قسم الجغرافيا ـ كلية الآداب ـ جامعة الزاوية
[2]قسم الجغرافيا ـ كلية التربية ـ جامعة المرقب

Email: h.qarabeel@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/01/21 تاريخ القبول:2025/02/07 تاريخ النشر : 2025/03/31

"Articles published in *Univ Zawia* Faculty Arts J are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License

ملخَّص البحث:

يسعى هذا البحث لتسليط الضوء على الهجرة غير الشرعية والآثار السلبية الناتجة عنها وأثرها على الأمن القومي الليبي وباعتبار ليبيا دولة عبور، حيث أخذت الهجرة غير الشرعية منحنى تصاعدي خطير وذلك لما تعانيه البلاد من انفلات أمني أدى بدوره إلى الانقسامات السياسية في البلاد وأن الحالة الأمنية الهشة تحت سيطرة عصابات الهجرة والتهريب والإرهاب حوّلت دولة ليبيا إلى دولة منتهكة السيادة، إضافة الى استنزاف مواردها وتدمير بنيتها التحتية ومرافقها وانتشار الأوبئة والأمراض وانتشار الثقافات التي لا تتماشى مع الحياة الاجتماعية والدينية كل ذلك ساهم في تفكك النسيج الاجتماعي وكانت أسبابه الرئيسية هي الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، غير الشرعية، الأمن القومي، ليبيا.

مقدمة:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية دولية زادت بشكل ملحوظ بالمجتمع الدولي في الآونة الأخيرة وبالخصوص في الدول الساحلية للبحر المتوسط، فهي الآن واضحة بصورة جلية عما كانت عليه في السابق فهي تشمل فئات متعددة وأعمار مختلفة من البشر.

إن هذه الظاهرة التي تنامت وأصبحت تتزايد بشكل كبير جداً أصبحت تشكل تحدياً كبيراً وخطيراً على أمن واستقرار المنطقة، فقد أصبحت ليبيا أهم الدول الساحلية التي تتوافد إليها الهجرة غير الشرعية وهذا يسبب نوعاً من عدم الاستقرار السياسي واستنزاف مواردها وسوء علاقاتها مع الدول، لهذا فالمهاجرون غير الشرعيين يشكلون خطراً خاصة مع تزايد أعدادهم، وقد أدى هذا التزايد إلى بروز عدة آثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية الأمر الذي جعل الوقوف على هذه الظاهرة وآثار انعكاساتها أمراً ضرورياً من أجل تضافر الجهود للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومكافحتها على المستويين المحلي والإقليمي.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال دراسة الموضوعات المثيرة للاهتمام والمتعلقة بالهجرة غير الشرعية، والتي أصبحت تهدد حياة المجتمعات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لأغلب الدول حيث تتخلص أهمية البحث في عدة نقاط وهي:

1- يقدم هذا البحث معلومات وحلول عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تفيد المسؤولين والمهتمين بدراستها.

2- يساهم البحث في دراسة دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية والآثار الناتجة عنها.

3- معرفة التداعيات التي تسببها الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بالعوامل والأسباب والدوافع المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال الآتي:

1- تسليط الضوء على العوامل التي أدت وساعدت على انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في وسيط المجتمع الليبي والتعرف على الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية.
2- تحديد آثار وتداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي.
3- معرفة تحديات الهجرة غير الشرعية وأثرها على المجتمع الليبي .

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث في عدة تساؤلات أهمها:

1- ما هو مفهوم وخصائص ودوافع وتداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.
2- ما مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي؟
3- ما هي إلآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي؟

فرضيات البحث:

1- تتعدد مفاهيم وخصائص ودوافع وتداعيات الهجرة غير الشرعية بحسب مصادرها وأنواعها وأنماطها ومظاهرها.
2- تؤثر الهجرة غير الشرعية تأثيراً مباشراً على الحياة السياسية ولأمن القومي الليبي.
3- تنجم عن الهجرة غير الشرعية آثار سياسية واقتصادية واجتماعية على المجتمع الليبي.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لتوافق هذا المنهج مع طبيعة الدراسة وأهدافها حيث يعمل هذا المنهج على وصف واستخلاص المعلومات التي يمكن الحصول عليها ويساعد في نسب الظاهرة إلى أسبابها وعواملها وبالتالي الوصول إلى الآثار الناتجة عنها.

حدود البحث:

الخارطة السياسية للدولة الليبية مع جوارها واتجاهات الهجرة من وسط وغرب أفريقيا إلى ليبيا، الشكل (1) يوضح ذلك.

الشكل (1) طرق الهجرة غير الشرعية القادمة من وسط وغرب أفريقيا إلى ليبيا

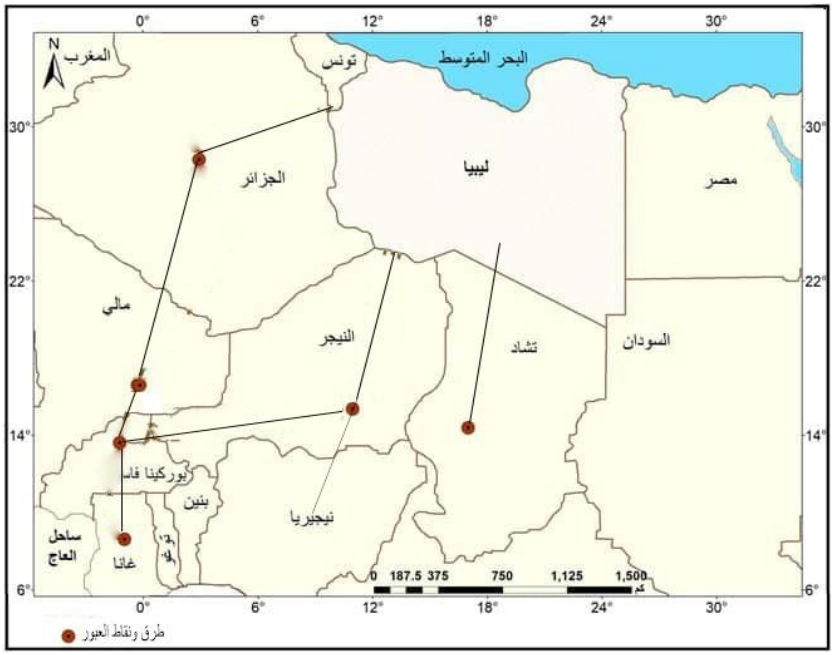

المصدر: عمل الباحثان استناداً إلى:

المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، 2016، خصائص الهجرة وتوجهاتها، مصفوفة تتبع النزوح ليبيا، (طرابلس-ليبيا)، (تونس-تونس) ، ص30.

هيكل البحث:

ينقسم البحث إلى عدة عدة مباحث كالتالي:

1- **المبحث لأول** : الهجرة غير الشرعية الواقع والتداعيات

أ- مفهوم الهجرة غير الشرعية وخصائصها.

ب-دوافع الهجرة غير الشرعية وأسبابها في ليبيا.

ج- البيانات الأساسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا.

د- آثار وتداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي.

2- **المبحث الثاني:** الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي:

أ-الآثار السياسية والأمنية.

ب-الآثار الاقتصادية والموارد.

ج-الآثار الاجتماعية السكان والتعليم والصحة.

3- **المبحث الثالث:** تحديات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي.

أ-أهم التحديات التي شكلت الخطر الأكبر على الأمن القومي الليبي.

ب-تداعيات الهجرة غير الشرعية الدولية والاقليمية والوطنية.

ج-الآليات القانونية والأمنية للحد من الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

1- المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية الواقع والتداعيات

ينقسم هذا المبحث إلى:

أولاً-مفهوم الهجرة غير الشرعية وخصائصها:

الهجرة غير الشرعية مصطلح من مصطلحات العلوم الاجتماعية والتي أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أولويات اهتماماتها ومفهوم الهجرة أي هجرة البشر من مكان إلى آخر أو من دولة إلى أخرى، تعتبر ظاهرة قديمة بقدم وجود الإنسان على المعمورة حيث كانت الظروف الطبيعية عموماً تتحكم في الإنسان وتفرض عليه الانتقال من منطقة إلى أخرى بسبب الفقر والكوارث الطبيعية والحروب والأمراض، ومصطلح الهجرة غير الشرعية له عدة تعريفات حيث أنها عرفت بأنها: الحركة السكانية التي يتم فيها الانتقال من قبل الأفراد أو الجماعات من مكان عيشهم الأصلي إلى مكان آخر للعيش فيه أو لأهداف أخرى مثل الظروف السياسية أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة الصراعات الأثنية وغيرها.

ومفهوم الهجرة غير الشرعية ظهر مؤخراً أي بعد ظهور التقسيمات السياسية والإدارية للقارات وظهور الحدود لهذه التقسيمات أي (الدول) وأصبح تجاوز هذه الحدود من دوله إلى أخرى غير شرعياً ومخالفاً لأنظمة الدول وقوانينها لذلك فإن هذه الظاهرة ألا وهي الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تشكل تهديداً مشتركاً بين الدول سواء المتقدمة أو النامية وتعرف أيضاً بأنها وسيلة انتقال يتبعها الأشخاص للوصول إلى دولة ما بطرق غير قانونية أو طرق غير رسمية حيث يخرج الشخص من دولته إلى دولة أخرى بشكل غير شرعي ولا مشروع.

وأن ظاهرة الهجرة وأخص بالذكر الهجرة الأفريقية فقد شهدت القارة خلال العقود الثلاثة الأخيرة هجرة بشرية واسعة النطاق في داخل القارة وإلى خارجها في اتجاه أوروبا وهو ما يعرف بالهجرة غير الشرعية التي تعود إلى اسباب متعددة مثل الصراعات التي تعود إلى الحروب والبطالة والفقر والنمو السكاني السريع ومن أجل تحسين مستوى العيش (الحوات، 2007م، ص 78).

شهدت الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا فقد شهدت في السنوات الماضية إلى وقتنا الحاضر تدفق أعداد هائلة من المهاجرين خاصة من الدول الأفريقية وقد كانت مناطق الجنوب الليبي مناطق تجمع وعبور لهم من أفريقيا إلى أوروبا عبر الصحراء والشواطئ الليبية ومن بين تلك المدن والمناطق على سبيل المثال مرزق وغات والكفرة ومن الملاحظ خلال تلك الفترة عدم وجود سياسة واضحة اتجاه الوافدين بشكل عام

فهي تتأرجح بين التساهل والتشديد من وقت لآخر تبعاً للظروف والعلاقات السياسية ويشار إلى أن بعض الدول الأفريقية تعاني من تأثير مزدوج من عملية الهجرة غير النظامية (غير الشرعية) حيث تحولت بعض هذه الدول إلى دول مقصد للهجرة ودول عبور للهجرة النهائية نحو أوروبا ومثال على ذلك ليبيا.(خليفة ، 2010م، ص72)

أصبحت الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا تخضع إلى إجراءات أمنية صارمة لجأت إليها الدول الأوروبية وتسارع حجم الهجرة غير الشرعية واتسع نطاقها من قبل المهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب.

أن سقوط نظام القذافي سنة 2011م وما نتج عنه من صراعات مسلحة وانقسامات سياسية وانتشار السلاح بصورة سريعة لدى المليشيات وكل ذلك سبب انهيار مؤسسات الدولة الليبية بشكل كلي وحلحلة المؤسسات العسكرية وتمكين المليشيات المسلحة لتحل محل المؤسسة الأمنية والعسكرية، وهذا ما حول ليبيا من دولة قوية إلى دولة هشة وجعل منها المكان المفضل والوجهة التي تتجه إليها الهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا وذلك نظراً لقرب المسافة بين السواحل الليبية والسواحل الأوروبية.

خصائص الهجرة غير الشرعية:

إن للهجرة غير الشرعية خصائص خاصة بالمهاجرين تتمثل هذه الخصائص في عدة نقاط وهي (السيد، 2024م، ص6):

1- العالمية: وذلك لأنها تعد تهديداً لأمن الدول والمجتمعات الدولية وتمثل اعتداء على سيادة الدول وجرائم أيضاً مثل الاتجار بالبشر والمخدرات هذا غير الأمراض الخطيرة التي قد تنقلها نتيجة لعدم فحص المهاجرين من قبل حكومات الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية أو الدول المهاجر منها.

2- منظمة: تعد من العمل المنظم وذلك ما جعلها ظاهرة خطيرة على أمن الدول لما بلغته هذه الظاهرة من سرعة ودقة في نقل الأشخاص عبر الدول إلى دول أخرى المقصد الرئيسي للهجرة غير الشرعية وبالطرق المختلفة.

3- جريمة عمدية: حيث تعد الهجرة غير الشرعية جريمة متعمدة من خلال القيام بمعاملات تجارية ومن ثم تزداد رغبة الأشخاص في الهجرة والانتقال من بلدانهم إلى بلدان أخرى بطرق غير شرعية لأنها مسهلة.

4- جريمة: تعد الهجرة غير الشرعية جريمة واقعة على الأفراد والأموال ذلك لأنهم هم من يتعرضون للخطر ويصل الأمر أحياناً إلى الضياع بسبب مرورهم على مناطق العصابات المنظمة أو عبورهم حدود قد تكون محمية من قبل الدول أو من خلال التعرض إلى الظروف الجوية الوعرة أو تعرضهم للألغام أو لهجوم من الحيوانات المفترسة.

5- الدخول المزور: وذلك يتم بطريقة مزورة مثل الدخول الذي يبدو شرعياً بوثائق مزورة وهذه الوثائق عادة ما يتم بيعها والاتجار بها وهو ما يعد جريمة سياسية قد تؤدي إلى دخول جواسيس إلى البلاد.

6- الدخول القانوني: وذلك يتم من خلال الدخول بتصريح دخول لفترة قصيرة أو للسياحة أو كما يقال كرت دعوة مؤقتة أو لأسباب صحية ولكن يحدث بعد ذلك الحصول على الإقامة بطرق غير قانونية.

7- دخول المهاجرين سراً أو بالإخفاء بين المراكب أو السيارات أو القطارات أو الشاحنات ... وغيرها، دون تصريحات قانونية ويحمل هذا النوع من الهجرة أبعاد أمنية بين الدول تصل إلى المساس بسيادة الدولة وأمنها.

8- الدخول بطرق شرعية قانونية إلى دولة ثم الدخول إلى دولة أخرى بطرق غير قانونية استغلالاً للجوار.

9- قد يتم الدخول عن طريق الاستدعاء باللجوء إلى دولة أخرى وبعد رفض استمارات اللجوء لدى هؤلاء الأشخاص يستقرون بشلك غير شرعي.

10- تتم الهجرة غير الشرعية غالباً عن طريق أشخاص أو جماعات منظمة أو ذات خبرة في تهريب المهاجرين عن طريق توجيههم أو قيادتهم إلى المكان المنشود وهذه تعتبر جريمة مثل كافة الجرائم (السيد، 2024، ص7) وهي جريمة الاتجار بالبشر.

ثانياً -دوافع الهجرة الغير شرعية أسبابها وحجمها في ليبيا.

إن أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية نحو الخارج قد تكون نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل منها عوامل اقتصادية وأخرى سياسية واجتماعية التي من خلالها قيام المهاجرين باتخاذ قرار الهجرة حيث تكمن عوامل الطرد في عدم الرضا النفسي للمهاجر عن المكان الذي يعيش فيه وأما عوامل الجذب قد تكمن في الإغراءات لمناطق أخرى أكثر جاذبية تدفعه إلى الهجرة إليها (مجد الدين، 1891، ص191).

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالعديد من الدوافع والأسباب قد يكون الفقر أهمها والحروب والنزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والسياسية ... وغيرها.

كل هذه الأسباب والدوافع ساعدت على قيام الهجرة غير الشرعية نلخص هذه الأسباب فيما يلي:

أ- الأسباب والاضطرابات السياسية:

في الواقع أن الهجرة غير الشرعية هي استياء من الأوضاع السائدة التي يعيشها البشر في بلدانهم وأن عدم الاستقرار في أغلب الدول الفقيرة بسبب الخلافات السياسية داخل الدولة نفسها أو خلافات مع دول الجوار وعدم الاستقرار هذا يمنع المسؤولين في بعض الأحيان من القيام بالدور القيادي الذي كان يجب عليهم أن يقوموا به في عملية التنمية وهذا يؤثر على المؤشر التجاري والصناعي ومن ثم سوق العمل ومن هنا تبدأ مراحل التفكير بالهجرة بحثاً عن عمل في مكان آمن ومستقر، بغض النظر إلى المردود المادي ونوع الوظيفة وشكل الهجرة (النجار، 1986، ص 34).

إن الاضطراب والاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، إذن فإن الواقع أن الهجرة غير الشرعية انعكاس للأوضاع السائدة التي يعيشها المهاجرون في بلدانهم فالدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تتسم معظمها بالحرمان السياسي وفقدان حرية التعبير والرأي والديموقراطية، وغياب حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة وعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية (محمد، 2009).

ب-الأسباب الاقتصادية:

يؤدي التباين في المستويات الاقتصادية ين الدول أو كما يسمونها الدول الطاردة والدول المستقبلة للسكان أن هذا التباين يعتبر العامل الأساسي لزيادة الهجرة غير الشرعية وخاصة دول العالم الثالث نتيجة لعدم وجود تنمية في هذه البلدان وذلك لا يضمن استقرار الدولة اقتصادياً أو لا يساعد على عملية تنمية مستدامة وفي المقابل الدول التي تكون ذات مستوى اقتصادي مرتفع ودخل كبير مثل أوروبا الصناعية التي تعد حافزاً للأفراد على الهجرة غير القانونية للتمتع بالرفاهية ووجود فرص عمل ودخل مرتفع (أبوزيد، 2019، ص 28).

ونظراً لمحدودية الإمكانيات المادية للأفراد والجماعات تتم الهجرة غير الشرعية عبر طرق ومسالك غير قانونية والتي يكون لها أثر عكسي على بلدان العبور.

ج-الأسباب الاجتماعية:

من أسباب الهجرة غير الشرعية سوء الأوضاع الاجتماعية مثل التفكك الأسري وضعف الروابط الأسرية التي من اهمها انعدام العادات والقيم لهذه الشعوب والتفرقة الطائفية كلها أسباب أدت إلى زيادة الهجرة غير الشرعية ولا يغيب علينا أنّ السبب الرئيسي هو تحسين أوضاعهم الاجتماعية باختصار الوقت في كسب المال وأن معظم الشباب يسعى لتكوين أسرة والحصول على مسكن لائق وتوفير حياة كريمة.

د- وسائل الإعلام:

تشكل وسائل الإعلام أداة فعالة في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية، حيث يصور الإعلام بشكل مقصود أو غير مقصود بلدان المقصد على أنها الفردوس المفقود، والمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية للمهاجرين تعتبر مجزية مقارنة بما يتحصل عليه المهاجر في بلاده حتى حصوله على عمل (أبوزيد، 2019، ص29).

ومن ذلك تزداد لديهم الرغبة في الهجرة من أجل تحسين أوضاعهم.

ثالثاً–البيانات الأساسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا:

1– الموقع الجغرافي:

إن الهجرة غير الشرعية في ليبيا تعد من القضايا الحرجة بسبب موقعها الجغرافي كدولة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من أفريقيا نحو أوروبا حيث تشير التقارير إلى وجود حوالي 600,000 مهاجر غير شرعي في ليبيا ينتمون إلى أكثر من 44 جنسية معظمهم يعيشون في ظروف صعبة وغير موثقة (ohchr، نوفمبر، 2021)

2– إحصائيات رئيسية لعام 2024 تتمثل فيما يلي:

أ– المساعدات الإنسانية: حيث ساعدت المنظمة الدولية للهجرة حوالي 80,000 مهاجر على العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية منذ عام 2015 (AIom، مايو، 2024)

ب–الأوضاع الصحية: تم تقديم أكثر من 163,000 استشارة طبية للمهاجرين وتوفير الرعاية الصحية الأولية لـ 51,000 شخص في سنة 2023م.

مع استمرار الجهود الإنسانية تسعى المنظمات الدولية والمحلية لتحسين إدارة الهجرة وتعزيز التعاون مع الدول المصدرة للهجرة والمجتمع الدولي. (AIom، مايو، 2024)

3– السياسات الأوروبية.

4– دور المنظمات الدولية.

5– التحديات الإنسانية.

رابعاً–آثار وتداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي:

للهجرة غير الشرعية آثار وانعكاسات سلبية على الدول التي تخرج منها والدول المستقبلة لها في كافة المستويات سواء كانت سياسية أو اقتصادية والتي تتمثل في انتهاكات لحقوق الإنسان وغياب الحريات وتفشي الأمراض بسبب نقل الأفراد من مكان إلى أخر دون فحص هؤلاء الأشخاص طبياً وزيادة الصراعات الداخلية ونشوب الحروب وغيرها من الآثار السلبية التي تؤثر بشكل كبير على سيادة الدولة (وليد، 2024، ص10)، كما أن فئة المهاجرين تعرضت لعمليات ابتزاز من بعض الدول والمنظمات الإجرامية للالتحاق بصفوفها في عمليات إرهابية وحروب محلية كما حصل في السودان وليبيا وسوريا والعراق.

ونجد الآثار والانعكاسات السلبية واضحة في دولة ليبيا حيث تعيش هذه الدولة منذ سنوات عدة أزمات سياسية تجاوزت تداعياتها الأبعاد السياسية لتصل إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية حيث وصل الحال إلى المواجهات العسكرية التي أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي الليبي

القائم على القبلية وكان للتدخل الخارجي من بعض الدول الأجنبية أثر بالغ وكبير في تأجيج الوضع واستمرار الانقسام السياسي القائم في البلاد.

إن الدولة الليبية واجهت العديد من التحديات لعل أهمها هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تصب عليها كقوافل منظمة استفادت كغيرها من التحديات من تفكك وضعف وهشاشة الوضع الأمني والسياسي، كما أنها أي الهجرة غير الشرعية أثرت تأثير كبير في الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكل ذلك كان له أثراً واضحاً على الأمن القومي الليبي من تداعيات كبرى أثرت عليه وعلى كل عناصره السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرار الانقسام السياسي حتى عامنا هذا وهو 2024.

هناك تداعيات على المستوى السياسي والأمني في ليبيا:

أولاً-التداعيات على المستوى السياسي:

أثرت الهجرة غير الشرعية على الاستقرار السياسي في ليبيا وأن أهم التداعيات السياسية على ليبيا ما يلي:

1- تدويل القضية الليبية واختراق سيادة الدولة:

وذلك تم من خلال التدخلات الخارجية التي غرضها الواضح مكافحة الهجرة غير الشرعية أما غرضها الخفي وهو اختراق لسيادة الدولة الليبية حيث أدت هذه التدخلات إلى تدويل القضية الليبية وإخراج القرار السياسي من أيدي صناع القرار السياسي الليبي لتكرس الهجرات غير الشرعية الدور الخارجي وسطوته على مجريات الأحداث الداخلية في ليبيا (العاتي، 2020، ص 133).

2- انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا:

إن الأوضاع الداخلية في ليبيا والتي تتصف بالفوضى وعدم الاستقرار وصل إلى درجة استباحة الدماء وإزهاق الأرواح في الشوارع هذا مشهد يتكرر منذ سقوط نظام القذافي في عام 2011م وانهيار الجيش الليبي شهدت البلاد من خلال ذلك اضطراباً أمنياً وسياسياً شديداً خاصة بعد سيطرة الجماعات المسلحة وظهر التضارب في المهام والاختصاصات ولم تهدأ البلاد وبقي الوضع الأمني المضطرب يسود البلاد وأصبحت البلاد مفتوحة ومستباحة ومن هنا أصبحت البلاد مقصد الهجرة غير الشرعية وأصبحت ظاهرة تشكل تهديد أمني جديد، حيث بدأت تأخذ مكانها في السياسات الداخلية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة، نستطيع تحليل العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والأمن القومي الليبي ذلك لأن ليبيا دولة مستقلة للهجرة غير الشرعية من جانب الدول الأفريقية ودول جنوب الصحراء ومن جهة أخرى هي دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية وشمال المتوسط.

وقد شكلت هذه الهجرات غير الشرعية حالة من عدم الاستقرار في ليبيا والذي بدوره لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمعالجة أثر الهجرات (العاتي، 2020، ص 133).

أصبحت ليبيا الدولة المصدرة للهجرة غير الشرعية كما ذكرنا نتيجة الظروف التي مرت بها وجعلتها هكذا وأن سببه ضعف النظام السياسي في البلاد وعدم تطبيق القوانين الرادعة لذلك وصعوبة مراقبة الحدود البرية والبحرية وموقعها الجغرافي ووقوع سواحلها على البحر المتوسط.

3-ضعف المؤسسات السياسية الليبية في إيواء المهاجرين:

تعاني الأجهزة الأمنية ضعف وتدهور في امكانياتها وعدم قدرتها على إيواء المهاجرين وترحيلهم إلى بلدانهم، وتتمثل هذه الإمكانيات في أماكن للإقامة وتوفير الإعاشة والرعاية صحية اللازمة للمهاجرين إلى حين ترحيلهم ومن كل ذلك يبين ضعف الدولة في مواجهة ومكافحة ظاهرة الهجرة.

4-مراقبة الحدود:

إن التحكم والسيطرة على حدود ليبيا بات أمراً صعباً على الأمن الليبي فقد استعانت ليبيا بخبرات أجنبية لرصد الهجرات غير الشرعية التي تخترق الحدود الليبية وقد شكلت هذه القوات غرفة لرصد عمليات أمنية مشتركة مع ليبيا لمراقبة السواحل والحدود (العاتي، 2020، ص134)، إلا أن ذلك لم يجدي نفعاً.

ثانياً-تداعيات على المستوى الأمني:

إن الاختلال الأمني الذي عمّ الدولة الليبية جعلها عرضة لاختراقات سياسية وأمنية التي أهمها التدخل الخارجي والهجرات غير الشرعية التي أتت وهي تحمل معها أفكاراً تخريبية وخلايا نائمة تشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي الليبي لذلك أصبح واضحاً بأن الهجرات لها دور واضح في عدم استقرار ليبيا وما تفرضه هذه الهجرات على الدولة الليبية من تحديات سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أوِ أمنية وثقافية هذا إلى جانب ما تعانيه ليبيا التي كانت تحت ظروف صعبة جداً مع اندلاع ثورات الربيع العربي فيها وما خلفته من فوضى أمنية واقتصاد هزيل ومازالت تعاني منها إلى الوقت الحاضر.

2-المبحث الثاني-الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي:

للهجرة غير الشرعية آثار سلبية عدة تتلخص فيما يلي:

أ- الآثار السياسية والأمنية:

للهجرة غير شرعية آثار على المستوى الأمني في ليبيا وهذه الآثار سلبية إلى حد كبير وذلك من خلال العديد من التداعيات والتحديات التي واجهت الأمن الليبي نتيجة لهذه الظاهرة، وبما أن نجاح التنمية في أي دولة يتأثر بما يتبعها من نجاح أو فشل أي وجود خلل في المنظومة السياسية والأمنية فذلك يزيد من

عمليات تفشي الإجرام ودخول عصابات التهريب مع المهاجرين وانتشار تجارة المخدرات وتهريب السلاح وغسيل الأموال والسطو المسلح، فوجود المهاجرين الغير شرعيين من غير إجراءات وأوراق ثبوتية يجعل دخول ذوي السوابق والمطلوبين في بلادهم سهل.

إن زيادة الأعباء الأمنية لرجال الأمن وذلك لصعوبة السيطرة الأمنية على الساحل لطوله وزيادة الهجرة السرية خلاله ولأن ليبيا ذات موقع استراتيجي مميز فقد أصبحت منطقة جذب رئيسية للهجرة غير الشرعية.

وإن ما تمر به دولة ليبيا من فوضى أمنية وسياسية فقد أصبحت بيئة خصبة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب داخلها وذلك أدى إلى زيادة حدة الأزمة في البلاد.

إن الانتهاكات سيادة الدول تظهر من خلالها عصابات الجريمة المنظمة وتهريب وتجارة البشر وانتهاكات المهاجرين بمراكز الإيواء التابعة للدولة والمتابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك من أجل تحقيق أهدافها في العمق الليبي دون مزاولة (وليد، 2024، ص15).

ب-الآثار الاجتماعية:

تظهر هذه الآثار على المستوى الاجتماعي من خلال المهاجرين غير الشرعيين وأخص بالذكر الأفارقة منهم خصوصاً في التباين العميق والاختلاف الجذري في العادات والتقاليد وتنوع الأديان هنا يظهر الأثر في دخول الهويات المختلفة إلى مجتمعنا الليبي وعادة ما تكون هذه المجموعات عبارة عن تجمعات عشوائية وتعيش على أطراف المدن وسرعان ما تكبر هذه التجمعات العشوائية وتكون أماكن للعيش مكونة من مباني من الصفيح أحياناً لا يوجد بها صرف صحي وهذه التجمعات من مساكن القش والصفيح وخيام تجمع العديد من الأعراق ولهم عادات مختلفة عن المجتمع الليبي وتصبح أماكن ملائمة لانتشار الرذيلة والجرائم غير الأخلاقية، كما تعتبر بؤرة صراع للقيم والعادات للجنسيات المختلفة مما يؤدي في معظم الأحيان إلى التصادم والعنف ويزيد من الكراهية والعنف فيما بينهم (المبروك، 2016).

حيث تعتبر الهجرة من الناحية الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة على نمو السكان وتؤثر في التغير الديموغرافي للسكان إضافة إلى العاملين الرئيسيين (المواليد والوفيات) غير أن الهجرة تعد الأقل أهمية في الحالات العادية. (السطى، 2019، ص181)

إلا أن الهجرة غير الشرعية لها تأثير كبير في الأوضاع السياسية المضطربة وفي أوقات الحروب، وهذا ما حدث في جنوب ليبيا في ظل غياب قوة الدولة ودخول المنظمات الدولية متمثلة في المنظمات المختصة بالهجرة عن المساعدة.

أكدت بيانات مسحية حول دراسة المهاجرين غير الشرعيين أن 40% منهم يفضلون البقاء في ليبيا ولا يريدون العودة إلى بلدانهم بينما 60% يريدون العودة لبلادهم من فترة إلى خرى (المصراتي، 2014، ص219).

أدى وجود المهاجرين غير الشرعيين إلى ظهور عادات وتقاليد دخيلة وجديدة على المجتمع الليبي ولا تتماشى مع عاداته وتقاليده وقيمه الدينية وهذا يزيد من التصادم بين المهاجرين وأصحاب الأرض، إضافة إلى أن وجود مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين لهم امتدادات قبلية في الجنوب الليبي حيث أدت إلى نشوب العديد من المعارك والنزاعات القبلية حيث اندلعت في عام 2012 عبر الحدود الجنوبية الليبية وأصبح يشوب بعض القبائل القلق منها على سبيل المثال التبو والطوارق التي لجأت إلى الاستعانة بأقاربها من دول الجوار من أجل مساعدتهم في الهيمنة والسيطرة وتكوين كيانات عسكرية وأصبح التنافس فيما بينها يأخذ شكلاً تصاعدياً مما اضطرت بعض القبائل لاستقطاب أعداد من المهاجرين من نفس امتدادهم القبلي والاستقرار في مدن الجنوب (الفيتوري، 2019، ص189).

للهجرة غير الشرعية آثار على صحة المجتمع التي تتعدى الخطر المحيط بالمهاجرين إلى المجتمع المهاجر إليه أو بلد العبور التي يمرون عبرها إلى بلد المقصد. إن ليبيا كانت من الدول المهتمة بوضع سكانها صحياً فإن المتابعة والاهتمام الصحي كانت على مستوى كل البلاد لدرجة أن بعض الأمراض لم تكن معروفة في ليبيا مثل الايدز والدرن ومرض السل ومرض التهاب الكبد والوبائي وإن كانت موجودة فقد كانت حالات لا تذكر ولا يعرفها أحد إلا في أمانة الصحة محصورين لديها.

وإن المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون حاملين لبعض الأمراض المعدية ودخولهم إلى ليبيا بصورة غير شرعية لا يتيح للسلطات الليبية فرصة الكشف عليهم خاصة أن معظم المهاجرين يتم تشغيلهم من قبل المواطنين في المخابز والمزارع والمطاعم نظراً لأن أجورهم قليلة مقارنة بالعمالة الوافدة بطرق شرعية (الحوات، 2007، ص 98).

ونظراً للممارسات الغير أخلاقية تظهر أضرار صحية غاية في الخطورة لا يقتصر خطرها على المهاجرين أنفسهم، بل تتجاوزهم إلى المجتمع المحيط بهم ومن تلك الأمراض (الإيدز، السيلان، الزهري). وغيرها (الفيتوري، 2019، ص 188).

وأفادت بعض التقارير الصحية المعنية بالمهاجرين التي أقيمت على عينة من المهاجرين غير الشرعيين بليبيا أن نسبة 38.3% من عينة الدراسة مصابون بمرض التهاب الكبد و16.7% مصابون بالإيدز (الترهوني، 2016).

ج- الأثار الاقتصادية:

أثرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية سلباً على الحياة الاقتصادية نظراً لتوافد المهاجرين غير الشرعيين بشكل عشوائي وغير منظم وذلك يتم خارج الإطار القانوني وفي ظل الانفلات الأمني الموجود في البلاد وسيطرة المليشيات أو الجماعات المسلحة التي تحسب على قوات الأمن حيث تقوم بالإتجار بالبشر (المهاجرين غير الشرعيين)، من ذلك نجد أن الدولة الليبية تتكبد دفع الكثير من الأموال في القبض على المهاجرين وحجزهم وتوفير أماكن لإيوائهم وترحيلهم كونهم لا يملكون المال ليرحلوا على حسابهم الخاص

وطبعاً لا ننسى إعاشتهم حتى يتم ترحيلهم، وتزايد نسبة البطالة يعد أهم أثر اقتصادي للهجرة غير الشرعية بسبب تدفق أعداد المهاجرين الأمر الذي نتج عنه توافر الأيدي العاملة الرخيصة الأمر الذي يؤثر في تشغيل الأفراد الأصليين .

تدهور قطاعات البنية التحية كافة من طرق ومواصلات وكهرباء ومياه الصرف الصحي... وغيرها وذلك يشكل المهاجرون عبئاً على البنية التحتية وتفشي ظاهرة الرشوة والتي يعتمد عليها المهاجرين للحصول على الوثائق الضرورية للبقاء في البلاد. (سقا، 2023، ص14)

إن غياب سلطة الدولة أدى إلى خلق فوضى وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية وذلك لعدم وجود سلطة تشريعية في ليبيا تحكم الاقتصاد وتديره بشكل صحيح وغير هادف للمصالح الشخصية وبزيادة الأيدولوجيات والقبائل المتصارعة التي تقاتل من أجل السيطرة على الاقتصاد والأراضي والموارد في ليبيا ومعظم هذه الصراعات خلقها الأفراد الوافدين غير الشرعيين. (وليد، 2024، ص14)

3- المبحث الثالث-تحديات الهجرة غير الشرعية والأمن القومي الليبي:

أ- أهم التحديات التي شكلت الخطر الأكبر على الأمن الليبي.

إن الأمن القومي ليس حماية لحدود الدولة وضمان سلامة أرضها فقط وإنما يدخل في استقرارها السياسي المرتبط بأبعاد عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لذلك أصبحت قضية الأمن القومي قضية متشابكة ومعقدة تتطلب العديد من العوامل لتحقيق السلامة والاستقرار داخل الدولة.

تأثرت الدولة الليبية بظاهرة خطيرة وهي الهجرة غير الشرعية على كافة المستويات بالإضافة إلى عدم استقرارها، وكانت ليبيا تعاني من تدفق الهجرة غير الشرعية الوافدة إليها مما ساهم في زيادة الاضطرابات والصراعات والفوضى الأمنية.

بالإضافة إلى انتشار الامراض وتأثيرات سلبية أخرى مثل انتشار الجرائم والنصب والاحتيال والشعوذة وتزوير العملة وغيرها وتأثيرها على الأمن في ليبيا.

وإن من أهم التحديات التي شكلت الخطر الأكبر على الأمن الليبي (العاتي، عصام أبوحجر، 2020، ص135):

1- طول سواحل ليبيا شكل عبءً أمنياً على السلطات الأمنية الليبية، لضعف قوة الدولة الأمنية نتيجة الأحداث السياسية التي سادت بعد عام 2011.
2- تداخل المهاجرين غير الشرعيين مع عصابات التهريب.
3- الصراعات والانقسامات التي أثرت على الأوضاع المعيشية والخدمات العامة.
4- الارتباك والفوضى وحمل السلاح والمليشيات التي تقوم بدور رجلا أمن الدولة.
5- الفوضى الأمنية والسياسية.

6- انتشار الجريمة المنظمة.

7- جرائم الانتهاكات

8- عدم تنفيذ خطط واستراتيجيات للأمن القومي بشكل دقيق.

9- تهريب السلاح والممنوعات عبر الحدود.

كل تلك التحديات واجهت ولازالت تواجه الدولة الليبية وأمنها القومي.

ب-الأمن القومي الليبي في ظل زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إن دولة بحجم دولة ليبيا في حاجة ماسة إلى قوة أمنية وعسكرية كبيرة وفعالة تكفي لحماية مساحتها الكبيرة وحدودها الطويلة، بعد زيادة الهجرات غير الشرعية التي من ورائها تزداد الجرائم غير الأخلاقية التي يرتكبها بعض المهاجرين وذلك بسبب حاجتهم للمال ويتم ذلك بتتبع الوسائل غير الشرعية للحصول عليه.

إن سيطرة بعض المجموعات الإرهابية المتورطة في الاتجار بالبشر على بعض المناطق في الجنوب الليبي الأمر الذي كان سببه الفراغ السياسي في تلك المناطق وتشتت القوى السياسية الأمنية فيها وأثرت الهجرة غير الشرعية بصورة مباشرة في تدخل الدول الأخرى في الشأن الليبي وانتهاك سيادة الدولة الليبية حكومة ومؤسسات فقد شكلت الهجرة غير شرعية الكثير من التداعيات والآثار السابق ذكرها التي كان لها الأثر الواضح على الأمن القومي لدولة ليبيا الذي كان يعيش ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة، فما كان أمام ليبيا إلا أن تشارك إيطاليا دولة المقصد بالنسبة للهجرة غير الشرعية في اتفاقيات حيث قامت الدولة الليبية بعقد اتفاقيات مع دولة إيطاليا فقد وقع الطرفان في سنة 2003 مذكرة تفاهم للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر المتوسط وذلك يتم من خلال تسيير دوريات برية وبحرية وجوية مشتركة وقيام قوات إيطالية بإجراء دورات تدريبية لقوات شرطة ليبية لتعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر. (أبوزيد، 2019، ص 50)

أن عدم وجود سلطة تشريعية قوية في الدولة لليبية بعد قتل رئيسها أدى إلى انتشار الفوضى وأصبحت البلاد تعاني انفلاتاً أمنياً وهذا ما شكل التحدي الكبير الذي كان يواجه الحكومة وكان سببه المباشر وهو وجود الأسلحة بأدي المواطنين وبشكل غريب وعشوائي فقد أصبحت ظاهرة السرقة منتشرة بصورة كبيرة وحُلل القتل والاعتداءات ونتج عن ذلك تخريب المؤسسات العامة في الدولة وأيضاً الخاصة فقد أصبح معظم أفراد الدولة خارجين عن القانون وانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتهريب مع عدم وجود جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد إذ يبقى الأمن مفتوحاً على كل الاحتمالات السلبية (أبوزيد، 2019، ص57).

إن الهجرة غير الشرعية تهدد الأمن القومي الليبي وذلك من خلال زيادة العبء على ليبيا ومن وصول الهجرات غير الشرعية وتهريب المتطرفين ذوي الظواهر الهدامة، والمهاجرين الذين يعانون من أمراض

خطيرة قد تنتقل بسرعة بين الناس، كل ذلك دفع وساهم في تعريض ليبيا إلى خطر داهم وتهديد كبير، الأمر الذي دفعها لأن تدعو المنظمات الدولية التي تقاسم الأعباء الصحية للمهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى أراضيها لعبور البحر المتوسط. (أبوزيد، 2019، ص74)

ج-الآليات القانونية والأمنية للحد من الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

تمتلك دولة ليبيا وسلطاتها القانونية أن تفعل ما تشاء داخل حدودها الإقليمية فقد اهتمت اهتماماً كبيراً للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوضع العديد من الآليات والقوانين والبروتوكولات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية سنعرض أهم هذه الآليات والقوانين التي وضعت للحد من الهجرة غير الشرعية:

1- القانون رقم (17) لسنة 1962م: والذي ينص المادة الثانية منه على أنه لا يجوز لأجنبي الدخول إلى الأراضي الليبية أو البقاء فيها والخروج منها إلا أن يكون حامل جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلاده (اللافي، 1989، ص338).

2- القانون رقم (6) لسنة 1987م: وقد وضع هذا القانون لهدف تنظيم حركة دخول الأجانب وخروجهم من البلاد بشرط امتلاكهم لجوازات سفر أو وثيقة سفر وتأشيرة بالدخول وقد تم تعديل هذا القانون رقم (6) 1987م بالقانون رقم (2) 2004م، وذلك بشرط منح تأشيرة للدخول وشدد هذا القانون بعد التعديل على بعض العقوبات على تهريب المهاجرين التي لا تقل عن السجن لمدة سنة وغرامة لا تقل عن 1000 دينار. (القانون رقم 6، 1987)

3- القانون رقم (19) لسنة 2010م: حيث نظم هذا القانون بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وهنا يجب الإشارة إلى أن القانون رقم (6) لسنة 1987م يعتبر مكملاً للقانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير شرعية، حيث أن القانون رقم (19) لسنة 2010 يتعامل بشكل صارم مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث جاء في المادة (1) في تطبيق أحكام هذا القانون أنه يعد مهاجراً غير شرعياً كل من دخل أراضي الجماهيرية الليبية أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى، ويجب الإشارة إلى أن هذا القانون لم يخالف المعاهدات والقوانين الدولية الأخرى في هذا الشأن(القانون رقم 19، 2010)

وهناك العديد من الآليات الأمنية التي وضعتها الدولة الليبية للحد من الهجرة غير الشرعية التي أهمها:

1- جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الذي أنشأ بموجب قرار رقم (386) لسنة 2014م مقره الرئيسي طرابلس وله عدة وفروع في أنحاء الدولة الليبية.

2- مصلحة الجوازات والجنسية: وهي مصلحة أنشأت بموجب قرار مجلس الوزراء سنة 2008م ومقرها الرئيسي في مدينة طرابلس ولها فروع في كافة المدن الليبية.

3- وجهاز مكافحة التسلل والتهريب: أنشأ هذا الجهاز بموجب قرار القائد العام رقم (281) لسنة 2020م حيث جاء هذا القرار نتيجة للمطالب من قبل سكان المنطقة الشرقية للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

بالإضافة إلى معاهدات الشراكة التي تم عقدها مع إيطاليا ومن هذه المعاهدات معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا وتم توقيع هذه المعاهدة في مدينة بنغازي بتاريخ 2008/8/30 حيث تنص مواد هذه المعاهدة فيما يخص الهجرة غير النظامية ومكافحتها بالمشاركة بين الدولتين (وليد، 2024، ص 18).

الخاتمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة على أمن الدول حيث أنها أصبحت ظاهرة معقدة من حيث أسبابها وآثارها على مختلف الأطراف والتي أصبحت تمثل عائقاً للمجتمع الدولي.

إن تدفق مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين خارج عن القانون وأيضاً خارج المنافذ الحدودية المخصصة للعبور.

أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أثرت تأثيراً واضحاً في أمن ليبيا وكل القطاعات فيها على الرغم من أنها دولة عبور للهجرة غير الشرعية إلا أنها تأثرت بشكل واضح وجلي ومباشر في كل قطاعاتها مع غياب الرادع الأمني في ظل الانفلات السياسي والذي تعانيه بعض المناطق في البلاد والآلاف الذين يتدفقون بطريقة غير شرعية يعد مصدراً حقيقياً للخطر الأمني والصحي في ليبيا كبلد عبور ووسيلة لتهديد الاستقرار.

التوصيات:

1- السعي في انشاء مراكز وشبكة للتعاون بين البحاث في مجال الهجرة غير الشرعية بين دول المنشأ والمعبر والمقصد، وأن تتقاسم ليبيا ودول الجوار العمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والاقليمية بينهم.

2- يجب أن تعمل ليبيا على تشكيل هيأة دبلوماسية للدفع بالدول المطلة على المتوسط والتي تعتبر المقصد إلى تقديم المساعدات للحد من الهجرة غير الشرعية.

3- التأكيد على إنشاء استراتيجية لتأمين الحدود الجنوبية لليبيا وتحديد هوية المقيمين والعمل على تفعيل الرقم الوطني في تلك المناطق.

4- التدقيق في القوانين والتشريعات الليبية الخاصة بالهجرة غير الشرعية وتشديد العقوبات على المهربين للبشر.

5- العمل على إبراز التداعيات التي تسببها الهجرة غير الشرعية وما ينتج عنها من أمراض وجرائم وأوضاع سيئة في المجتمع الليبي.

مراجع البحث:

1- إبراهيم سعد الدين، انتقال العمالة العربية –المشاكل والآثار والسياسات، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981م.

2- باقي سليمان النجار، بحث الهجرة والانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، 1986م.

3- بوزيد محمد أحمد بوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، 2011-2017، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، دار المنظومة، الأردن، 2019.

4- حمزة قدة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، جامعة باجي المختار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عنابة،2011.

5- رجب عمر العانين عصام عبد السلام أبوحجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا، في ظل الانقسام السياسي وتداعياته على الأمن القومي اللبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد القره بوللي، المجلد الأول، العدد 2، أكتوبر 2020م.

6- سعاد فرج علي شبيك، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، مجلة كلية الآداب، بنغازي، العدد 55، 2023.

7- عبد الله أحمد المصراتي، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي، دراسة ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب السعودي، المجلد 3، العدد 59، 2014.

8- على الحوات، الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، ليبيا، 2007.

9- علي جمال المبروك، ليبيا والهجرة غير النظامية، مجلة شؤون ليبيا، 2016.

10- عوض سليم خليفة، مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد 3، العام 2010م، منشورات اللجنة الشعبية العامة، للشؤون الاجتماعية، طرابلس، ليبيا.

11- الفتيوري صالح السطى، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر، دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا سرت ليبيا، 18 ديسمبر، 2019.

12- محمد اللافي، الوجيز في القانون الدولي، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ليبيا، 1998م.

13- معمر محمد (2009)، أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية، موقع جزايرس، 2019.

14- هاني الترهوني، الهجرة غير النظامية في ليبيا، مجلة شؤون ليبية، ليبيا، العدد الأول، 2016.

15- وليد عبد العال محمد السيد، أثر الهجرة غير الشرعية على الأن الأمن القومي الليبي، المركز الديمقراطي العربي، 4-10-2024.
16- وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM، 21 مايو 2024 gterenzi@iom.int
17- القانون رقم (6) لسنة 1987م، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا.
18- القانون رقم (19) لسنة 2010، بشأن الهجرة غير الشرعية.
19- www.ohchr.org 25 نوفمبر 2021.